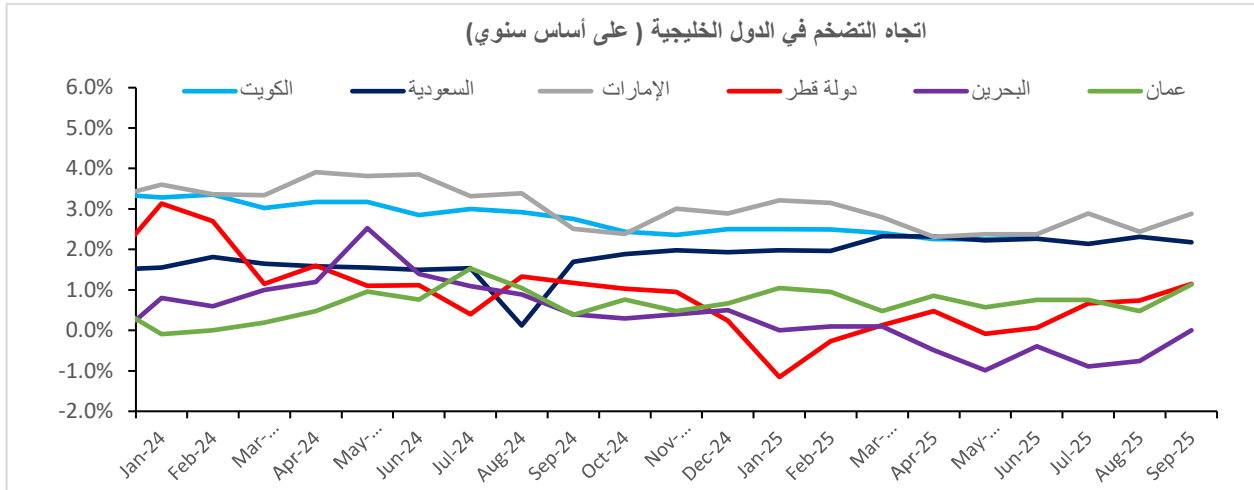


تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نوفمبر 2025

استقرار الأسعار في الدول الخليجية على الرغم من الصدمات الإقليمية...

اتخذ التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساراً هبوطياً خلال العام 2025. وأشار صندوق النقد الدولي، في أحدث تقاريره الصادرة بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي، إلى توقعاته بتراجع معدلات التضخم في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام 2025، بدعم من الانخفاض المتوقع لأسعار الطاقة واتباع سياسات مالية أكثر تقييداً. وعلى النقيض من ذلك، لفت الصندوق إلى إمكانية استمرار مواجهة الاقتصادات المتقدمة الرئيسية لضغوط تضخمية، ما قد يساهم في رفع تكاليف الاقتراض عالمياً. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت بعض العوامل الأخرى في تعزيز تراجع التضخم في الدول الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة، ومن بينها إعفاء واردات النفط الأميركية من الرسوم الجمركية، وتسارع وتيرة الاستهلاك والاستثمار قبل الزيادات المتوقعة في الرسوم في بعض الدول، إضافة إلى تحويل مسارات التجارة عبر دول وسيطة.



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في الدول الخليجية مستقراً، عند المستوى المستهدف البالغ 2 في المائة، أو أقل منه قليلاً، خلال عامي 2025 و2026. وبالمثل، أكد الصندوق في توقعاته الخاصة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط استمرار انخفاض التضخم في عدد من الدول، مثل الأردن، في حين يتوقع أن يتراجع التضخم في دول أخرى، كالمغرب ومصر، من مستوياته التاريخية المرتفعة مع انحسار آثار تراجع العملات المحلية وارتفاع أسعار الطاقة في السنوات السابقة. وعلى وجه التحديد، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الدول الخليجية هامشياً من 0.6 في المائة في العام 2024 إلى 1.7 في المائة في العام 2025، ثم إلى 2 في المائة في العام 2026، مع بقاءه دون مستوى 2 في المائة المستهدف من قبل البنوك المركزية طوال فترة التوقعات. أما على الصعيد العالمي، فقد تؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة إلى دفع البنوك المركزية نحو تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً وتقييداً، ما قد ينعكس بارتفاع تكاليف التمويل على اقتصادات المنطقة. وقد يساهم ذلك بشكل غير مباشر في زيادة الضغوط التضخمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يعاكس الاتجاهات الانكماشية الحالية.

وعلى الرغم من تصاعد حدة الاضطرابات الجيوسياسية وتعطل سلاسل التجارة العالمية على خلفية الرسوم الجمركية الأميركية بصفة رئيسية، إلا أن معدلات التضخم في الدول الخليجية نجحت في الحفاظ على استقرارها خلال الربع الثالث من العام 2025. وعلى الرغم من ذلك، قد يؤدي عودة التضخم لارتفاع مرة أخرى في الاقتصادات المتقدمة

الكبرى إلى دفع البنوك المركزية إلى إبطاء وتيرة التيسير النقدي وتغيير مسار سياساتها النقدية بهدف كبح جماح التضخم المحلي، الأمر الذي قد ينعكس أيضاً على توجهات البنوك المركزية في الدول الخليجية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام.

في ذات الوقت، تم تعديل مستويات إنتاج دول الأوبك وحلفائها من النفط ورفعها خلال الربع الثالث من العام 2025. إذ ارتفع إنتاج الدول الخليجية بنحو 968 ألف برميل يومياً خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2025، ثم تمت إضافة 158 ألف برميل يومياً بين يونيو وأغسطس 2025. وبشكل إجمالي، رفعت الأوبك وحلفاؤها مستهدفات الإنتاج بنحو 2.9 مليون برميل يومياً منذ أبريل 2025. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التوسع في الإمدادات النفطية على أداء التضخم سواء داخل الدول الخليجية أو على المستوى العالمي، حيث إن زيادة إنتاج النفط تساهم في الضغط على الأسعار بما يؤدي إلى تراجعها، ما ينعكس على خفض مجموعة متنوعة من التكاليف، بما في ذلك النقل والكهرباء. وبناءً عليه، من المرجح أن يساهم ارتفاع الإنتاج النفطي لدول الأوبك وحلفائها في الإبقاء على معدلات التضخم متدنية في الدول الخليجية خلال فترة التوقعات.

على النقيض من ذلك، تصاعدت الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة خلال شهر سبتمبر 2025، إذ ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 3 في المائة على أساس سنوي، مسجلاً زيادة بنسبة 0.3 في المائة على أساس شهري خلال هذه الفترة. ويمثل هذا الارتفاع إلى 3 في المائة في سبتمبر 2025 ثاني أكبر زيادة شهرية تسجل خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، بعد أن بلغ التضخم 2.9 في المائة في أغسطس 2025. إلا أنه عند استثناء تكاليف الغذاء والطاقة التي تتسم بالتقلبات المرتفعة، سجل مؤشر التضخم الأساسي في الولايات المتحدة نمواً بمعدل أكثر اعتدالاً بنسبة 0.2 في المائة على أساس شهري في سبتمبر 2025، وبمعدل 3 في المائة على أساس سنوي، مقارنة بزيادة شهرية قدرها 0.3 في المائة في كل من يوليو وأغسطس 2025. وجاء ارتفاع التضخم الأمريكي بصفة عامة خلال شهر سبتمبر 2025 مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة أسعار المواد الغذائية، والمشروبات غير الكحولية، والغاز الطبيعي.

أسعار المواد الغذائية العالمية

تراجعت أسعار الغذاء العالمية بوتيرة معتدلة في سبتمبر 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بانخفاض أسعار منتجات الألبان والسكر. ووفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر 2025، إلا أن المؤشر ما يزال أقل بنسبة 19.6 في المائة مقارنة بمستوى الذروة المسجل في مارس 2022. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع مؤشرات الحبوب ومنتجات الألبان والسكر والزيوت النباتية، والتي فاقت في مجملها الارتفاع الذي سجله مؤشر اللحوم. وبلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار الحبوب 105.0 نقطة في سبتمبر 2025، بتراجع بلغت نسبته 7.5 في المائة على أساس سنوي، على خلفية انخفاض الأسعار العالمية للقمح للشهر الثالث على التوالي، نتيجة ضعف الطلب الخارجي وتأكيد وفرة المحاصيل في روسيا وعدد من الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية. وبالمثل، بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار السكر 99.4 نقطة، مسجلاً تراجعاً بنسبة 4.1 في المائة على أساس شهري في سبتمبر 2025، ونسبة 21.3 في المائة على أساس سنوي.

وجاء هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الإنتاج الفعلي للسكر في البرازيل بمعدل أعلى من المتوقع، مدفوعاً بزيادة كميات القصب المعصورة وتخصيص نسبة أكبر من محصول القصب لإنتاج السكر في مناطق الزراعة الرئيسة جنوب البلاد. كما ساهمت التوقعات الإيجابية لمواسم الحصاد في الهند وتايلاند، نتيجة وفرة الأمطار الموسمية، في تعرض الأسعار للمزيد من الضغوط التي أدت إلى تراجعها. وعلى النقيض من ذلك، بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار اللحوم 127.8 نقطة خلال سبتمبر 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 6.6 في المائة على أساس سنوي و0.7 في المائة على أساس شهري.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة أسعار لحوم الأبقار والأغنام عالمياً، في حين ظلت أسعار لحوم الخنزير والدواجن مستقرة نسبياً.

توقعات سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي

قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة بنهاية أكتوبر 2025، في ثاني خطوة من نوعها خلال العام. وقلص الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة القياسي بمقدار 0.25 في المائة ليصل إلى نطاق يتراوح بين 3.75 في المائة و4 في المائة. ويهدف هذا التيسير النقدي إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال خفض تكاليف الاقتراض، بما يعزز الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري. وجاء هذا القرار في ظل مؤشرات متعددة تؤكد استمرار تباطؤ وتيرة التوظيف في الولايات المتحدة، إذ أظهر تقرير التوظيف الوطني الصادر عن ADP انكماش وظائف القطاع الخاص بنحو 32 ألف وظيفة في سبتمبر 2025. كما يعكس خفض الفائدة ثقة الاحتياطي الفيدرالي في مسار تراجع التضخم. وفي رد فعل مباشر، اتبعت معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون هذا القرار بخفض أسعار الفائدة، باستثناء الكويت التي أبقت على أسعار الفائدة دون تغيير. وخفضت السعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، سعر اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 4.5 في المائة، وكذلك تم خفض سعر الريبو العكسي إلى 4 في المائة. وبالمثل، خفض المصرف المركزي الإماراتي سعر الفائدة الأساسي على تسهيلات الإيداع الليلة واحدة إلى 3.9 في المائة. كما قامت بنوك عمان وقطر والبحرين بخفض معدلات الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس، بما يتسق مع قرار الاحتياطي الفيدرالي.

مؤشر أسعار المستهلك		فعلي		التوقعات	
النسبة المئوية على أساس سنوي	2022	2023	2024	2025	2026
البحرين	3.6%	0.1%	0.9%	0.3%	0.8%
الكويت	4.0%	3.6%	2.9%	2.2%	2.2%
عمان	2.5%	1.0%	0.6%	0.9%	1.5%
قطر	5.0%	3.1%	1.2%	0.1%	2.6%
السعودية	2.5%	2.3%	1.7%	2.1%	2.0%
الإمارات	4.8%	1.6%	1.7%	1.6%	2.0%
دول مجلس التعاون الخليجي	3.3%	2.2%	1.6%	1.7%	2.0%

المصدر: بلومبيرج وصندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

السعودية

شهد معدل التضخم في السعودية ارتفاعاً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء. وعلى أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة خلال شهر سبتمبر مقارنةً بأغسطس 2025. وسجلت مجموعة السلع والخدمات الشخصية أعلى معدل نمو سنوي في سبتمبر بنسبة 7.7 في المائة، وتبعه مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 5.2 في المائة، ثم مجموعة الترفيه والثقافة بنمو قدره 2.7 في المائة خلال الشهر، على خلفية ارتفاع إيجارات المساكن الأساسية بنسبة 6.7 في المائة. أما مجموعة الأغذية والمشروبات، فقد سجلت نمواً سنوياً بنسبة 1.1 في المائة خلال سبتمبر 2025، مدفوعة بارتفاع أسعار اللحوم الطازجة أو المبردة أو المجمدة بنسبة 0.6 في المائة.

في المقابل، شهدت فئتان من أصل 12 فئة ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلكين السعودي تراجعاً على أساس شهري، أبرزها مؤشر قطاع النقل الذي انخفض بنسبة 0.4 في المائة نتيجة تراجع تكاليف نقل الركاب خلال سبتمبر 2025. في حين ارتفعت أسعار مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز والوقود الأخرى بنسبة 0.4 في المائة على أساس شهري، وكذلك مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.1 في المائة، ومجموعة العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 0.4 في المائة على أساس شهري. كما ارتفعت أسعار خدمات التعليم بنسبة هامشية بلغت 0.3 في المائة على أساس شهري.

الإمارات

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في دبي بنسبة 2.9 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2025، مقابل 2.4 في المائة في أغسطس 2025. وسجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، ذات الثقل الوزني الكبير ضمن سلة المؤشر، زيادة قوية بلغت نسبتها 5.8 في المائة على أساس سنوي، ما شكل ضغطاً صاعداً ملحوظاً على معدل التضخم العام. وارتفع قسم الترفيه والثقافة بنسبة 4.2 في المائة على أساس سنوي، مسجلاً قفزة حادة مقارنة بانكماشه السابق البالغ -1.8 في المائة في أغسطس 2025، بينما استقر المؤشر الفرعي للتعليم عند 2.5 في المائة. أما مجموعة الأغذية والمشروبات، فسجلت نمواً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة، وارتفعت مجموعة الفنادق والمطاعم بنسبة 0.8 في المائة خلال الفترة نفسها. في المقابل، واصلت مجموعة النقل، ثاني أكبر مكون من حيث الثقل الوزني، اتجاهها الهبوطي، متراجعة بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2025، بعد انخفاض بلغت نسبته 3.5 في المائة في أغسطس 2025، بما ساهم في الحد من الضغوط التضخمية الإجمالية. ووفقاً لأحدث تقرير بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في الإمارات 1.6 في المائة في العام 2025، مقابل 1.7 في المائة في العام 2024، على أن يرتفع هامشياً إلى 2.0 في المائة في العام 2026، بما يعكس استمرار استقرار الأسعار.

البحرين

شهد معدل التضخم في البحرين تغيرات محدودة في سبتمبر 2025، إذ ظل مؤشر أسعار المستهلكين مستقراً على أساس سنوي عند مستوى 101.7 نقطة. أما على أساس شهري، فقد ارتفع المؤشر بنحو 0.5 في المائة، ما يجعل البحرين ثاني أقل دولة خليجية من حيث معدل التضخم خلال الشهر. وجاء هذا الاستقرار السنوي نتيجة تراجع الأسعار في خمسة من أصل اثني عشر مكون فرعي ضمن مكونات المؤشر. إذ انخفضت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 0.8 في المائة، وأسعار الترفيه والثقافة هامشياً بنسبة 0.3 في المائة، فيما تراجعت أسعار خدمات الرعاية الصحية بنسبة 0.9 في المائة.

في المقابل، ارتفعت أسعار الغذاء والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.6 في المائة على أساس شهري، بينما تراجعت بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2025. ومن بين المجموعات التي شهدت ارتفاعاً، سجلت مجموعة التعليم زيادة بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي. أما فيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط معدل التضخم في البحرين نحو 0.3 في المائة فقط في العام 2025، ليكون ثاني أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية بعد قطر، التي يتوقع أن تسجل معدل تضخم يبلغ 0.1 في المائة خلال العام 2025.

عمان

سجلت عمان ارتفاعاً معتدلاً في مؤشر أسعار المستهلكين خلال سبتمبر 2025 بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي، مقابل 0.5 في المائة في أغسطس 2025. ويعكس هذا المعدل المنخفض من التضخم حالة من الاستقرار السعري واسع النطاق عبر مختلف فئات الإنفاق الاستهلاكي ووفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، جاءت أعلى الزيادات في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة (7.7 في المائة)، تلتها مجموعة النقل (4.4 في المائة)، ثم مجموعة المطاعم (2.6 في المائة). في المقابل، تراجع مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.6 في المائة، مدفوعاً بهبوط أسعار الخضروات بنسبة 8.1 في المائة، وانخفاض أسعار الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 3.8 في المائة. وتواصل عمان الحفاظ على واحد من أدنى معدلات التضخم في المنطقة، بدعم من السياسات المالية الحصيفة وارتفاع الصادرات غير النفطية. وعلى أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في عمان بنسبة 0.3 في المائة في يونيو 2025 مقارنة بـ مايو.

قطر

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بوتيرة معتدلة بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي في سبتمبر 2025، ليصل إلى 109.4 نقطة، في أعلى معدل تضخم يسجله منذ أغسطس 2024. وجاء هذا الارتفاع المعتدل في التضخم نتيجة تراجع الأسعار في خمس مجموعات من أصل إحدى عشرة مجموعة ضمن مكونات المؤشر، الأمر الذي عوض الزيادات المسجلة في خمس من المجموعات الست المتبقية. وارتفعت مجموعة الغذاء والمشروبات بنسبة 1.4 في المائة على أساس سنوي، في حين سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز تراجعاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة. في المقابل، سجلت مجموعة الاتصالات زيادة معتدلة بنسبة 0.6 في المائة، وارتفعت مجموعة التعليم بنسبة 2.5 في المائة. أما أسعار التبغ، فظلت دون تغيير. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بنسبة هامشية بلغت 0.9 في المائة في سبتمبر 2025.

أما على صعيد الأداء الشهري، سجل معدل التضخم في قطر ارتفاعاً بنسبة 0.9 في المائة خلال شهر سبتمبر 2025. وحقت مجموعة الترفيه والثقافة أعلى زيادة شهرية بين المجموعات بنسبة 3.8 في المائة، تلتها مجموعة التعليم (+2 في المائة). وتاريخياً، بلغ متوسط معدل التضخم الشهري في قطر نحو 0.09 في المائة خلال الفترة بين 2009 و2024، مع تسجيل أعلى مستوى له عند 1.59 في المائة في ديسمبر 2023، وأدنى مستوى عند -2.6 في المائة في يناير 2022. وفي مارس 2025، جاءت أعلى زيادة شهرية ضمن مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.8 في المائة، في حين ارتفعت مجموعة السكن والمياه والكهرباء بنسبة 0.3 في المائة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست